

## في جلسة مجلس النواب برئاسه الراعي

# إقرا مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون الترويج السياحي

🛘 صنعاء /سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى على الراعي مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون الترويج السياحي رقـم(3) لسنة1999م وتعديلاته بالقانون رقم(18) لسنة 2000م، الذي اشير فيه الى انشاء صندوق الترويج السياحي الذي سيهدف تمويل المشروعات والانشطة في مجال التسويق والترويج للسياحة اليمنية في الاسواق المحلية والاقليمية والدولية،



## استعراض المذكرة التفسيرية لمشرووع قانون يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني وإحالته إلى اللجنة الدستورية

كما سيهدف الصندوق المساهمة في تقديم التمويل اللازم لانشطة التنمية السياحية، وتقديم التمويل اللازم لتحسين وتطوير المنتج السياحي اليمني، وتوفير الإمكانيات اللازمة للمشاركة في اسواق سياحية جديدة لتسويق وعرض المنتج السياحي اليمني والتعريف بمقومات السياحة في اليمن وكذا تمويل مشروعات لتحسين مستوى المنتج السياحي اليمني وتنميته وتطويره والاسهام في تحسين وانشاء منشات سياحية على الطرق الطويلة المؤدية الى مواقع سياحية في مناطق نائية، وتمويل إعداد واصدار وطبع ونشر المطبوعات والنشرات السياحية المصورة وأفلام الفيديو والسينما وغيرها من وسائل الدعاية السياحية وتغطية نفقات وتكاليف الحملات الترويجية والتسويقية ومشاركة اليمن في المعارض والاستواق السياحية والاقليمية والدولية آلتي يقرها مجلس الادارة .. الى جانب تمويل اقامة اللهرجانات والاسابيع السياحية في الداخل والخارج، وكذا تمويل اقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات الخاصة

بالترويج السياحي والتعريف باليمن وحضارتها ومقوماتها على أن يدار الصندوق عن طريق مجلس إدارة يشكل من:وزير السياحة رئيسا وكيل وزارة السياحة لقطاع التنمية والاستثمار عضوا المدير التنفيذي عضوا ومقرر ورئيس مجلس ادارة شركة الخطوط الجوية اليمنية عضواسبعة أعضاء من القطاع الخاص يختارهم المجلس ويصدر بتعيينهم قرار من الوزير أعضاءممثل عن

وناقش المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط والثروة المعدنية بشأن نتائج دراستهما لاتفاقية القرض المبرمة بين بلادنا وصندوق التضامن الاسلامي بمبلغ سبعة ملايين دينار إسلامي بما يعادل 11 مليون و200 الف دولار امريكي للمساهمة في تمويل برنامج تنمية الطرق الريفية، وذلك بعد ان

اقر إدراجه في جدول اعماله.

وزارة المالية عضوا رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف

ويهدف القرض بصفة عامة تخفيف اثار الفقر وتحسين الحياة المعيشية للفقراء فى المناطق الريفية في محافظتي لحج وتعز، وذلك عن طريق ربطهما بشبكة من الطرق مع مراكز الخدمات الاساسية والانتاج. وقد أشارت اللجنة في تقريرها الى أن اهم المعايير في اختيار المشروعين اللذين سيتم تنفيذهما في هاتين المحافظتين من حصيلة هذا القرض هي الكثافة السكانية العالية والحالة الاقتصادية للمناطّق المنفذ فيها المشروعين.. بالإضافة الى أن هذين المشروعين يشملان تأهيل كافة الخدمات الأساسية من طرقات ومياه

ووحدات صحبة. وقد جأ إلمجلس التصويت على هذه الاتفاقية إلى جلسة لاحقة وفقاً للإجراءات المحددة في لائحته الداخلية . وأقسر المجلس في هذه الجلسة التقرير التكميل للجنة الخدمات حول بعض مواد مشروع قانون الكهرباء وسيصوت عليه بصيغته النهائية في جلسة لاحقة.

من جهة أخرى ناقش المجلس تقرير لجنة تقنين

أحكام الشريعة الإسلامية عن نتائج دراستها لمشروع قانون تعديل المادة (61) من القانون رقم (14) لسنة 2002م بشأن القانون المدني وكذا مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم (20) لسنة 1992م بشأن الأحوال الشخصية وهذه التعديلات تتعلق بقضايا تتصل بتعزيز حقوق المراة والطفل. وقد أجل المجلس مناقشته لهذين المشروعين إلى

جلسة أخرى مع إعطاء مزيد من الأهمية لحقوق المرأة وبما يعزز من مكانتها ويعلي من شأنها في المجتمع. إلى ذلك استعرض المجلس المذكرة التفسيرية لمشروع قانون بشأن تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني مقدم من عضو مجلس النواب / محمد ناصر الحزمى وفقاً للنص الدستوري واللائحي الذي يمنح عضو المجلس الحق في اقتراح مشاريع القوآنين .. حيث بينت المذكرة التفسيرية لهذا المشروع أنه في ظل تمادي الكيان الصهيوني في المتلال الأراضي الفلسطينية وجرائمه اللا أخلاقية ضد الشعب الفلسطيّنى ورفضه إيقاف هذه الجرائم ضد

شعبنا في فلسطين والتي كان أخرها المجزرة الصهيونية البشعة التي ارتكبها في قطاع غزه باستخدامه كل أنواع البشعة التي ارتكبها في قطاع غزه باستخدامه كل أنواع الأسلحة المدمرة والمحرمة دولياً التي راح ضحيتها الالاف من الشهداء والجرحى والمعاقين وتدمير البنية التحتية والعديد من المنشات والممتلكات العامة والخاصة

وبهذا الصدد أقر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لدراسته وإبداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه وذلك بناءً على الإجراءات المتصوص عليها في اللائحة الداخلية للمجلس تجاه تقديم مشاريع القوانين ومدى استكمالها للأسس والأجراءت القانونية .

هـذا وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى . حضر الجلسة وزير السياحة نبيل الفقيه ووكيل وزارة الكهرباء المهندس عادل ذمران وعدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة.

في ختام مؤتمر صنعاء الدولي عن «الإعلام المعاصر»

## نته مشتركه لوضع برنامج يعالج الإساءات للإس تحديد مضامين الخطاب الإعلامي بما يتناسب احترام الشعوب وثقافاتها ولغاتها





## 

دعاً مؤتمر صنعاء الدولي (الإعلام المعاصر بين حرية التعبير والإساءة إلى الدين) في ختام أعماله أمس بصنعاء رابطة العالم الإسلامي ووزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية إلى تكوين لجنة مشتركة من رجال الفقه والثقافة والإعلام لوضع برنامج يعالج الإساءات

وشدد المشاركون في المؤتمر الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي بالتعاون مع وزارة الأوقاف والإرشاد واستمر يومين، على ضرورة تحديد مضامين الخطاب الإعلامى وأساليبه

بما يتناسب مع احترام الشعوب وثقافاتها ولغاتها، والتزام النهج الإسلامي الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وطالبوا الإعلاميين المسلمين بتفويت الفرص على المسيئين للإسلام, وتوضيح مواقف الإسلام والسلمين من المتغيرات السياسية والاقتصادية والتعايش السلمي بين الأمم وكذا تنسيق المواقف بين المنظمات والمؤسسات الإعلامية والارتقاء بخطابها الإعلامي إلى مستوى المهام المناطه بها.

ودعوا منظمة اليونسكو للتعاون

العالمية (الانترنت). وتضمنت التوصيات الدعوة إلى تكوين لجنة إعلامية عليا يشارك

خدمة الأهداف الإسلامية والتوسع

فى الاستفادة من شبكة المعلومات

فيها علماء وإعلاميون للنظر في السبل الثقافية والوسائل العملية مع رابطة العالم الإسلامي في مجال الحوار ومتابعة ما بدأته عام 2007م التى تضمن تحقيقاً هداف العمل من مناقشة حرية التعبير في إطار فهم مشترك لمضامين حقوق الإنسان المشترك بين مؤسسات الإعلام والمنظمات الإسلامية والعلماء والتعاون بين إتباع الحضارات. والدعاة مع التوسع في الصوار بين الهيئات الإسلامية وعلماء الاجتماع وأكدوا ضرورة تنشيط الهيئة العالمية للإعلام الإسلامي لتنفيذ ما وضعته من خطط فتي مجال والإعلاميين المسلمين. توظيف وسائل الاتصال الحديثة في

كما تضمنت إقامة منتدى فكرى عالمي سنوى بإشراف الرابطة وتنظيمها بهدف رصد ما يسيء للإسلام في الإعلام المعادى وفتّح قنوات الحوار مع العلماء والخبراء

والأكاديميين غير المسلمين لتصحيح

المحتمعات المختلفة والعمل على إزالة مختلف مظاهر سوء الفهم. وشملت التوصيات إنشاء معهد عالمي للإعلام الإسلامي يتولى إلى جانب التدريب والتأهيل مهمات النشر المتخصص في قضايا الاتصال الدولي الإسلامي .. ودعوة الرابطة إعداد دراسـة عن المعهد لمناقشتها في المؤتمر الثانى للإعلام الإسلامي الذي

المفاهيم المغلوطة عن الإسلام في

سيعقد في اندونيسيا هذا العام. كما شمَّلت المقررات التواصل مع مؤسسات الإعلام العالمية من خلال ندوات خاصة مشتركة وشرح الصورة

عن الإسلام. وكأنت قد ألقيت كلمتان في حفل الاختتام من قبل وزير الأوقاف والإرشاد القاضي حمود الهتار وأمين عام رابطة العالم الإسلامي الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي أشارا فيهما إلى ما هدف إليه المؤتمر من الخروج برؤية واضحة لتفعيل جوانب العمل الإعلامي الإسلامي في مواجهة

حملات الإساءة إلى الديّن والنهوض

الصحيحة للإسلام للشخصيات

المؤثرة فيها وبيان الردود الإسلامية

على الحملات والاتهامات الباطلة

وحثها على نقل الصورة الصحيحة

الدين الإسلامي كدين وسطية واعتدال. ولفتا إلى ما يمثله المؤتمر من خطوة تأسيسيه لتوحيد الرؤى حول جوانب العمل الإعلامي الإسلامي المشترك وإيجاد منهج إعلامي يتناول قضايا الإسلام وتقريب مرتكزات الحوار مع الآخر من منطلق التكافق. ودعا الهتار و التركي إلى الحوار

بدور الإعلام في التعريف بجوانب

فيما بين المسلمين أنفسهم لترسيخ الوحدة الإسلامية مع احترام وجهات النظر وكذا الحوار بين الأديان على أساس حرية التعايش.